تأثير محاسبة القيمة العادلة في جودة الإبلاغ المالي

The Impact of fair value accounting on the quality of financial reporting

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 11-11-2021
- تاريخ ارسال : 15-11-2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 28 –11-2021 النشر

أ.م.د عمر علي كامل الدوري
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Assist. Prof. Omer Ali Kamil Al-Doori
College of Business Economics \ Al-Nahrain University, Baghdad , Iraq
Omeraldoori7@gmail.com

الباحثة فاطمة صفاء مهدي النعيمي
جامعة النهرين/كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Fatima Safaa Mahdi Al-Naimy
College of Business Economics \ Al-Nahrain University
Iraq , Baghdad
Fatimaalnaimy26@gmail.com

المستخلص :

تعد المعلومات المستمدة من التقارير المالية الأساس الذي يعتمد عليه مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المختلفة ؛ لذا لابد من قياس الأحداث الإقتصادية التي تمرُّ بها الوحدة بطريقة مناسبة تعكس دقة القياس ، فالقياس المحاسبي المستند إلى الكلفة التاريخية يتسم بالموضوعية والموثوقية لكنه يفتقر للملاءمة ، إذ يعبر عن الأحداث الماضية ، ولايوفر معلومات مستقبلية ، من هنا بدأ التوجه العالمي لإحلال القيمة العادلة محل الكلفة التاريخية ، لكون المعلومات الناتجة ملائمة وتعكس الوضع المالي الحقيقي للوحدة . لذا فقد هدف البحث إلى توضيح تأثير تبني القيمة العادلة في جودة الابلاغ المالي .تنبع أهمية البحث من أهمية جودة الإبلاغ المالي لما لها من تأثير كبير في متخذي القرارات ، ونظراً للتوجه الدولي لاحلال القياس المحاسبي المستند إلى أساس القيمة العادلة محل ذلك المستند إلى أساس الكلفة التاريخية ، تجسدت أهمية البحث في قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة على تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات ومؤشرات مالية ملائمة ومفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة وكذلك الوقوف على الأسباب الكامنة وراء توجه معدي معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) نحو استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي. ولإختبار صحة فرضية البحث من عدمها جرى قياس تأثير استخدام القيمة العادلة في جودة الابلاغ المالي عن طريق قياس ملاءمة الإبلاغ المالي في مصرف بغداد التجاري . وتوصل الباحثان إلى استنتاجات عدة أهمها وجود تأثير لاستخدام القيمة العادلة في أنشطة المصرف بعد تطبيقها . وأوصى الباحثان ببذل الجهود اللازمة لتطبيق القيمة العادلة على نطاق أوسع من الموجودات المالية لتشمل كل موجوداتها وإلتزاماتها كما ينبغي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، فقد يصبح التأثير أوضح .

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة ، الإبلاغ المالي ، جودة الإبلاغ المالي ، الملاءمة ، الاعتمادية .

Abstract:

Information from financial reports is the basis upon which users of financial information make various decisions accounting measurement based on historical cost is objective and reliable but not appropriate, as it reflects past events and does not provide future information, hence the global trend of replacing historical cost with fair value, since the information generated is relevant and reflects the unit's true financial position. The research therefore sought to illustrate the impact of fair value adoption on the quality of financial reporting. The importance of research stems from the importance of quality financial reporting because of its significant influence on decision makers.Given the international trend to replace the historical cost basis with fair value accounting measurement, it was important to examine the ability of fair value financial reporting to provide users of financial reporting with financial information and indicators that are appropriate and useful for good economic decision-making and also to identify underlying causes Behind the trend of preparers of International Accounting Standards (IAS) and International Financial Reporting Standards (IFRS) to use fair value in accounting measurement. To test the validity of the research hypothesis, the impact of using fair value on the quality of financial reporting was measured by measuring the adequacy of financial reporting at Baghdad commercial bank . The researchers came to several conclusions, the main one

being that there is an impact of using fair value on bank activities after its application. They recommended that efforts be made to apply fair value across a wider range of financial assets to include all their assets and liabilities properly according to the International Financial Reporting Standards (IFRS), as the impact may become clearer.

Key words: fair value, financial reporting, financial reporting quality, relevance, reliability**.**

المقدمة :

يتسم العصر الحالي بالكثير من التغيرات البيئية والسياسية والإقتصادية ، إذ شهدت الوحدات مجموعة تحديات ألقت بظلالها على واقعية ودقة القياس المحاسبي ، ونتيجة العديد من الظروف وأبرزها التغير المستمر في القيمة الزمنية للنقود نتيجة التضخم الحاصل في العصر الحالي بالإضافة إلى عوامل اخرى لم يتطرق لها هذا البحث ، ما أدى إلى زيادة الضغوطات على مهنة المحاسبة والتي تُلزمها بإعادة النظر فيما يخص القياس بإستخدام الكلفة التاريخية ، إذ أصبح الإبلاغ المالي مقتصراً على إظهار الوضع المالي والتدفقات النقدية ونتائج الأعمال ، مما أدى إلى فقدان المعلومات الواردة فيه لأهميتها . وعلى الرغم من عدم وجود أدنى شك في دقة وموثوقية الكلفة التاريخية وصحتها وقت وقوع الحدث الإقتصادي لكن الجدل يدور حول ملاءمتها ، إذ يسجل الموجود أو الإلتزام بقيمتهِ في تاريخ الإقتناء وتبقى هذهِ القيمة كما هي في السجلات ولكنها في الواقع تتغير وتنحرف نتيجة عوامل كثيرة ، ولاسيما البيئات التي يسود فيها التضخم وعدم الإستقرار الإقتصادي مما يؤدي إلى حدوث فجوة في القوائم المالية التي ستظهر موجوداتها بقيمة غير حقيقية بعيدة عن قيمتها لحظة إعداد القوائم المالية .

من هنا جاء الإعتراض على أساس الكلفة التاريخية فبدأت المنظمات المعنية بمهنة المحاسبة تعمل على إيجاد بديل مناسب يعالج مشكلة ملاءمة المعلومات المقاسة بإستخدام الكلفة التاريخية فظهرت محاولات جادة وحثيثة بعد أزمة الرهن العقاري 2008 من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نتيجة الجدل الدائر حول إختيار الأساس المحاسبي الملائم لإحلاله محل الكلفة التاريخية ، فنادت المنظمات المهنية إلى إستخدام منهج جديد لتقييم عناصر القوائم المالية بصورة قريبة من الواقع بما يضمن ملاءمة وموثوقية وصدق المعلومات المنشورة في القوائم المالية لضمان توفير معلومات مفيدة للمستخدمين لإتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة . كما عملت المنظمات المهنية على إصدار معايير محاسبية تناولت القيمة العادلة من حيث طرق القياس بها والإبلاغ عنها ونادت بالتوجه نحو إحلالها محل الكلفة التاريخية . وتم إختيار أساس القيمة العادلة كونه يوفر تقييماً دقيقاً لعناصر القوائم المالية بحيث توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستفيدين كما يُعتقد بأن إستخدام القيمة العادلة سيُجد من طرق القياس المتنوعة والمختلطة وغير المتسقة لبنود القوائم المالية المختلفة ، ولكن تبني أساس القيمة العادلة في البيئة المحلية أظهر الكثير من المشاكل والتحديات والتي كان أبرزها عدم توافر أسواق نشطة لجميع عناصر القوائم المالية وكذلك قلة الخبرات في التعامل مع هذا الأساس ، والتحدي الأكبر الذي يواجه تطبيقها هو خضوع متغيرات المستوى الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة إلى التقدير الشخصي الذي يفتح المجال أمام التلاعب من بعض المديرين غير المهنيين . ويقوم البحث الحالي على أهمية تطويع محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها في مجال الإبلاغ المالي للوصول إلى معلومات محاسبية أكثر تعبيراً عن الواقع الإقتصادي ومن ثم تحسين جودة الإبلاغ المالي التي تعد أهم مصادر المعلومات التي تجسد المركز المالي ونتيجة النشاط للوحدة ليتمكن مستخدموالتقارير المالية من اتخاذ القرارات المناسبة ، وتطويع هذا الإستخدام يُبنى على مبرر أساس يتمثل بإمكانية تجاوز مصاعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة وإستخدامها في الأنشطة والقرارات الإقتصادية المختلفة .

المحور الاول منهجية البحث ودراسات سابقة :

أولا : منهجية البحث

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في قصورالقياس بالكلفة التاريخية في عكس صورة حقيقية للمركز المالي نتيجة التغيرات البيئية المتسارعة والتغير المستمر في القيمة الزمنية للنقود والناتج عن عدة عوامل منها التضخم فهي تقدم أرقاماً غير واقعية وغير ملائمة مما تفقد المعلومات المحاسبية خاصية الملاءمة للمستخدم والتمثيل الصادق للحدث ، الأمر الذي ولد حاجة لاستخدام بديل لأساس الكلفة التاريخية متمثلاً بالقيمة العادلة بإعتبارها قيمة تعكس قيم العناصرالسوقية في وقت إعداد القوائم المالية .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية جودة الإبلاغ المالي لما لها من تأثير كبير على متخذي القرارات ، ونظراً للتوجه الدولي لاحلال القياس المحاسبي المستند إلى أساس القيمة العادلة محل ذلك المستند إلى أساس الكلفة التاريخية ، تجسدت أهمية البحث في قدرة التقارير المالية المعدة على اساس القيمة العادلة على تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات ومؤشرات مالية ملائمة ومفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة وكذلك الوقوف على الأسباب الكامنة وراء توجه مُعدو معايير المحاسبة الدولية (IAS) ، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) نحو استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

1- تحديد التحديات والمشاكل التي تصاحب تطبيق القيمة العادلة في البيئة العراقية .
2- تحديد تأثير إستخدام القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
3- قياس ملاءمة الإبلاغ المالي عند إستخدام القياس بالقيمة العادلة عن طريق تحليل علاقة التأثير والإرتباط .

فرضية البحث :

يقوم هذا البحث على إحدى الفرضيتين البديلتين وهما :

H1 : الفرضية الرئيسة الأُولى : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين القياس بموجب القيمة العادلة وجودة الإبلاغ المالي وتنبثق منها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين :

الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين القياس بموجب القيمة العادلة وجودة الإبلاغ المالي.

الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بموجب القيمة العادلة وجودة الإبلاغ المالي .

H0 :الفرضية الرئيسة الثانية : ليس هناك أي علاقة ذات دلالة معنوية بين القياس بموجب القيمة العادلة وجودة الإبلاغ المالي

مجتمع وعينة البحث :

تم اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية كمجتمع للبحث ، أما عينة البحث فتمثلت في مصرف بغداد تم إختياره من بين 22 مصرف تجاري عامل ومدرج في سوق العراق للأوراق المالية .

الحدود المكانية والزمانية للبحث :

1. الحدود المكانية :

يتحدد البحث مكانياً في مصرف بغداد المدرج في سوق العراق للاوراق المالية كعينة تطبيقية عشوائية ميدانية للبحث.

2. الحدود الزمانية :

يتحدد البحث زمانياً في البيانات المالية للمصرف السابق ذكره والمدرج في سوق العراق للاوراق المالية للسنوات من 2012 ولغاية 2020 وذلك كون المصرف عينة البحث قام بتطبيق القيمة العادلة على الموجودات المالية منذ 2016 لإختبار فرضية البحث على السنوات السابقة واللاحقة لتطبيق القيمة العادلة .

ثانياً : دراسات سابقة :

1. دراسة عراقية : (الكرعاوي ,2019)

عنوان الدراسة	القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الابلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية –بحث تطبيقي في مصرفي بغداد والخليج التجاريين
هدف الدراسة	يهدف هذا البحث الى معرفة ماهية اثر قياس القيمة العادلة في تحقيق شفافية الابلاغ المالي وهل يمكن تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية
مشكلة الدراسة	هل ان القياس باستخدام منهج القيمة العادلة يوفر قوائم مالية ذات معلومات اكثر ملاءمة؟
ابرز الاستنتاجات	ان تطبيق منهج القيمة العادلة يوفر قيما اكثر تجانسا وبالتالي معلومات اكثر فائدة لتحسين الشفافية المحاسبية

2. دراسة عربية : (بن التاج ، 2018)

عنوان الدراسة	أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية – دراسة ميدانية لعينة من المهنيين بولاية ورقلة لسنة 2018
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى معرفة أثر إستخدام أساس القيمة العادلة على خاصية الملاءمة والموثوقية .
مشكلة الدراسة	مامدى تأثير القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية بالنسبة لعينة الدراسة .
ابرز الاستنتاجات	خلصت الدراسة الى أن القياس المستند على القيمة العادلة يؤثر في خاصية الملاءمة والموثوقية كما تزود مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تمكنهم من التنبؤ بمختلف الأحداث الإقتصادية .

3. دراسة اجنبية : (Shneider,2008)

عنوان الدراسة	The fair value option of IAS in the context of fair value accounting –the practical application in financial institutions خيار القيمة العادلة لمعيار المحاسبة الدولية في سياق محاسبة القيمة العادلة –التطبيق العملي في المؤسسات المالية
مشكلة الدراسة	ان اعادة الترتيب يؤدي الى تغيير الاجراءات المحاسبية عند تنفيذ منهج القيمة العادلة واحد البنود المتأثرة هي الادوات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39

هدف الدراسة	1- ماهي الخصائص الرئيسة لخيار القيمة العادلة. 2- كيف تؤثر القيمة العادلة على اداء الوحدات الاقتصادية.
ابرز الاستنتاجات	ان خيار القيمة العادلة يساهم في الحد من حالات عدم التطابق في الاجراءات المحاسبية ويوفر بديل مبسط لانشطة التحوط كما ان محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

4. إسهامة البحث الحالي بالنسبة للدراسات السابقة :

في الدراسات السابقة لم يتم التطرق إلى تأثير استخدام القيمة العادلة في ملاءمة الابلاغ المالي ، الأمر الذي دفع الباحثة لاجراء هذا البحث لما له من أهمية في معرفة كافة جوانب الموضوع وسدّ جزءٍ من النقص الحاصل في الدراسات التي تناولت موضوع القيمة العادلة . اذ تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالاتي :

1. تحديد ملاءمة الابلاغ المالي بعد استخدام القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية .
2. إظهار أهمية قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة والتأثير الحاصل من جراء هذا القياس في جودة القوائم المالية التي ستعكس صورة أوضح للمركز المالي للوحدة ونتائج أعمالها والتي ستساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قرارات فاعلة ورشيدة .
3. المدة الزمنية الطويلة لمدة 9 سنوات التي ساعدت في قياس التأثير بشكلٍ واضح .
4. الربط النظري بين القيمة العادلة ، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة :

أولا : مفهوم القيمة العادلة :

عرفت القيمة العادلة بانها السعر الذي يجعل الملكية تنتقل بين مشترٍ راغب في الشراء وبائعٍ راغب في البيع بشرط أن لايكون الأول مُكرهاً على الشراء ولا الثاني مُكرهاً على البيع وأن يكون لكلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بعملية التبادل (حمد والعاني ، 2015 : 7) . و قد عرفت القيمة العادلة بعدة أشكال في اللوائح والمعايير المختلفة ، إذ حددتها مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً(GAAP) في الولايات المتحدة بانها سعر خروج ، بينما حددتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السابقة كسعر دخول ، في حين عرفها معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) ما عرفتها مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً على أنها سعر خروج (Schiller and Lundh , 2013 : 26).كما تعد القيمة العادلة طريقة قياس قُبلت نظرياً منذ فترة طويلة وتعرضت للتحليل والدراسة وأصبحت موضع خلاف للباحثين والدارسين ، فهي ليست منهجية القياس الوحيدة إذ تشمل مجموعة متنوعة من المداخل لتقدير قيمة الخروج (يوسف وإبراهيم ، 2016 : 31).

وتعد القيمة العادلة نوع من أنواع القياس المحاسبي إذ عُرفت بأنها السعر المتوقع الحصول عليه في حالة بيع موجود أو تسوية إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في تاريخ القياس وفي ظروف إعتيادية أي لاتكون في حالة تصفية أو بيع قسري . ويتم قياس الموجود أو الإلتزام باستخدام نفس الإفتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق النشطة عند تسعير الموجود أو الإلتزام (IASB , 2018 : 60) . وهذه العملية من السهل إتمامها إذا كان هناك أسواق نشطة وفعالة تزاول هذا العمل ، كما وجد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن التقدير المحاسبي للقيمة العادلة يجب أن يبدأ بسلسلة من الإفتراضات كما أكد على ضرورة توفير إطار مرجعي تحدد فيه العناصر وتطبق المبادئ بما يعكس التوقعات بشأن كيفية عمل الأسواق : Foster and Upton , 2001) (2 . وتعد القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق وليس خاصاً بالوحدة فهي تشير صراحةً الى السعر (سعر الخروج تحديداً) المستلم أو المدفوع في حالة حدوث معاملة بشكل عادي بين المشاركين في السوق ، كما يركز هذا التعريف على الموجودات و الإلتزامات التي تمثل الموضوع الأساس للمعالجات المحاسبية ، ولكن يمكن تطبيق القيمة العادلة على أدوات الملكية الخاصة بالوحدة ايضاً , .Cenciarelli et al) (12 : 2018 .

فالقيمة العادلة تدورحول تسجيل التغيرات في القيم السوقية،وهذا يؤدي الى الإعتراف بالمكاسب والخسائرغيرالمحققة والتي بدورها لاتؤثر على التدفق النقدي إلا إذا تمت عملية البيع في تاريخ إعداد الميزانية (Amaefule et al., 2018 : 167)

كما وعرفت القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) بأنها " السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" : PWC , 2019) (11 .

أدى إلزام إعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS) (في عام 2005 الى زيادة إستخدام محاسبة القيمة العادلة مقارنة بالمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) ، وأصبحت التكاليف والمنافع المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة محل نقاش الكثير، إذ يرى المؤيدون بان القيمة العادلة تعكس المخاطر الأساسية والأداء الإقتصادي للشركات بشكل أفضل ، وهذا الرأي يتبناه مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يرى أن المعلومات المقاسة بالقيمة العادلة تمتاز بالملاءمة وهذا ما إتفق عليه مستخدمي التقارير المالية . وبالمقابل يعتقد المعارضون بأن القيمة العادلة تقدم معلومات أقل موضوعية و موثوقية مما يسمح بالتلاعب في النتائج وإدخال التقلبات .Defond et al) (7 : 2020 , . وبما أن القيمة العادلة تحدد من منظور المشاركين في السوق وليس من منظور الوحدة وأنها مستقلة عند إقتناء الموجودات أو تحمل الإلتزامات فإن الموجودات و الإلتزامات المتماثلة التي تقاس بالقيمة العادلة سيتم قياسها من

حيث المبدأ بنفس المقاييس وبنفس القيمة بالنسبة للوحدات التي لها القدرة على الوصول الى نفس السوق ، وهذا بدوره يمكن أن يعزز من قابلية المقارنة من فترة لأخرى بالنسبة للوحدة المبلغة بفترة واحدة لعدد من الوحدات (CPA,2020: 57).

ويرى معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA) القيمة العادلة من وجهة نظر محللي الإستثمار بالآتي : (ICAEW , 2018 : 26)

1. إن المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة هي المعلومات الأكثر ملاءمة لإتخاذ القرارات.
2. تتمثل أوضح مقاييس أنماط توليد الثروة أو إستهلاكها في التغيرات التي تطرأعلى القيم العادلة لموجوداتها والتزاماتها.
3. على المستفيدين المعتمدين على القيمة العادلة في صنع القرارات أن يبذلو جهداً كبيراً في محاولة إعادة بيان القيمة العادلة لجميع بنود القوائم المالية المقاسة بالكلفة التاريخية وهذا من شأنه مساعدتهم فيما إذا قُدرت البنود بقيمتها العادلة في المقام الأول .

قد يكون للمعلومات المقدمة من خلال قياس الموجودات والالتزامات بالقيمة العادلة قيمة تنبؤية لانها تعكس التوقعات الحالية للمشاركين في السوق حول المبالغ والتوقيت وعدم اليقين من التدفقات النقدية المستقبلية ، بحيث يتم تسعير هذه التدفقات بطريقة تعكس تفصيلات المخاطر الحالية للمشاركين في السوق . وقد تكون لتلك المعلومات قيمة تأكيدية أيضاً من خلال تقديم تعليقات حول التوقعات السابقة (CPA , 2020 ,47) .

ويرى الباحثان بأن القيمة العادلة تعني أن يتم القياس والإبلاغ عن موجودات الوحدة بالسعر الذي ستحصل عليه وفقاً لعملية بيع افتراضية ، والإبلاغ عن الإلتزامات بالقيمة التي ستحصل عليها الوحدة إذا أُعفيت منها وذلك للحصول على قوائم مالية واقعية مع التركيز على جانبين مهمين يتمثلان بالآتي :

1. ضرورة إستقلال الأطراف الداخلة في الصفقة وأن يكون كلا الطرفين مطلعين على الحقائق المتعلقة بالصفقة وذلك لضمان التوصل الى صفقة متوازنة .
2. ضرورة أن تكون الظروف التي تتم بها الصفقة طبيعية وليست ظروف خاصة كالإفلاس أو التصفية الجبرية أو غيرها .

ثانياً : مناهج قياس القيمة العادلة :

إن ترتيب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة يجعل المدخلات القابلة للرصد تُطبق على نحو أفضل لأنها مرتبطة بالسوق (خارجية) وبالتالي توفر ضماناً أكبر من تلك التي يمكن ان تكون داخلية . وإذا تعذر قياس الموجودات بطريقة موثوقة بإستخدام موجودات مماثلة في الأسواق النشطة فإن تطبيق تقنيات التقييم على النحو المبين في المعايير الدولية للمحاسبة يعد إسلوباً مناسباً في إشتقاق القيمة العادلة . وتختلف أساليب التقييم تبعاً لطبيعة الموجود الذي يتعين قياسه . وهنا يوفر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) ثلاث أساليب تقييم توجز بالآتي :

1. منهج السوق :

ويستخدم هذا النهج بيانات السوق لإستنباط قيمة عادلة للموجودات المراد تقييمها يعتمد هذا المدخل على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من السوق أو من أي معاملة مطابقة أو مشابهة ويتم هنا الإعتماد على السوق الكفؤ والنشط ويطلق على القيمة الناتجة من القياس بهذا المدخل بالقيمة العادلة السوقية (krimpmann , 2015 : 755) .

2. منهج الدخل :

حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-13) منهج الدخل على أنه من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية كالتدفقات النقدية أو الإيرادات و المصروفات إلى مبالغ حالية مخفضة ، ويجري قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ عن طريق تحديد توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ المستقبلية ، و تتضمن أساليب التقييم تقنيات القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات كصيغة (Black-scholes option) وأنموذج ثنائي الحدين (The multi period binomial option pricing model) والذي يتضمن أساليب قياس القيمة الحالية ويعكس كل من القيمة الزمنية والقيمة الحقيقية للخيار، ويتضمن منهج الدخل طريقة الأرباح الزائدة لمدد متعددة التي تستعمل لقياس القيمة العادلة لبعض الموجودات غير الملموسة (الكرعاوي ، 2019 : 42) .

3. منهج التكلفة :

حُدد مدخل التكلفة على أنه إسلوب تقييم يتم فيه قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم في الوحدة الإقتصادية في تاريخ القياس ، وإستناداً إلى مدخل التكلفة فأن القيمة العادلة هي كلفة إقتناء أو إنشاء موجودات بديلة من أداة مماثلة ، ويُستخدم هذا المنهج بشكل شائع لتقييم موجودات ومعدات المصانع ، وهذا المنهج يتضارب مع فلسفة القيمة العادلة كونها سعر خروج وليس دخول (Aurora & Bontas , 2013 : 100) .

ويرى الباحثان بأن التقنية المختارة يجب ان تزيد من استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها عند توفر البيانات وتقليل إستخدام المدخلات أو التقديرات الذاتية غير القابلة للرصد . كما يمكن استخدام أكثر من أسلوب للحصول على مؤشر للقيمة العادلة مع النتائج المختلفة من جميع التقنيات التي يتم ترجيحها وفقًا لمدى ملاءمتها. ومع ذلك ، لا ينبغي تجاهل البيانات المتاحة والملائمة المستندة إلى السوق لصالح نهج أكثر ملاءمة وبما يحقق هدف وجود القيمة العادلة .

ثالثاً : التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وقياسها :

من الضروري أن تستخدم الشركات أسعار السوق المدرجة والموضوعية والتي يمكن ملاحظتها وغير المعدلة للاستثمارات المماثلة في الأسواق النشطة في تاريخ القياس كلما كان ذلك متاحًا ، و في حالة عدم توافر أسعار السوق هذه ، يلزم اتخاذ خطوات إضافية هي (Schiller and Lundh , 2013 : 33) :

- أسعار سوق موضوعية يمكن ملاحظتها لاستثمارات مماثلة في أسواق نشطة.
- الأسعار المعلنة لاستثمارات مماثلة في الأسواق غير النشطة.
- المدخلات المستندة إلى السوق، بخلاف الأسعار المدرجة، والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للإستثمار.
- المدخلات الشخصية غير القابلة للرصد للاستثمار حيث الأسواق غير نشطة في تاريخ القياس.

إذا كانت هذه الأسعار غير متوفرة فيكون على الوحدة الانتقال إلى الخطوة التالية ، إذ يتم التقييم من قبل طرف ثالث مؤهل ومستقل ،كما ينبغي على الوحدة توثيق سياسات التقييم والإجراءات والمنهجيات والتسلسل الهرمي وتطبيقها وكذلك لابد أن تبلغ عن تغيير أي منها وعن إستخدام المدخلات غير الموضوعية غير القابلة للرصد والإفتراضات الرئيسة المستخدمة لتقييم الإستثمارات.

أن ماجاء في معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) فيما يخص قياس القيمة العادلة يمكن تلخيصه بالآتي (ACI , 2016 : 12) :

1. القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي بشكل عام تساوي سعر المعاملة .
2. يتم قياس الموجودات غير المالية بناءً على "أعلى وأفضل استخدام لها" - أي الاستخدام الذي من شأنه زيادة قيمة الموجود (أو مجموعة الموجودات) لمشارك ما في السوق
3. في حالة عدم وجود أسعار مدرجة لنقل الأداة ، يتم تقييم التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالوحدة من منظور مشارك في السوق يمتلك الموجود المقابل . وإذا تعذر ذلك ، يتم استخدام تقنيات تقييم أخرى لتقييم الالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة من منظور مشارك في السوق يدين بالالتزام أو أصدر أداة حقوق الملكية مشابهة .
4. تعكس القيمة العادلة للإلتزامات مخاطر عدم الأداء ، والتي من المفترض أن تكون هي نفسها قبل وبعد تحويل الالتزام.
5. يمكن قياس مجموعات معينة من الموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات مخاطر السوق أو الائتمان المعادلة على أساس صافي التعرض للمخاطر .
6. بالنسبة للموجودات أو المطلوبات ذات أسعار العرض والطرح ، تستخدم الوحدة السعر ضمن فارق السعر (bidask) الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف . ويُسمح باستخدام أسعار العطاءات للأصول والأسعار المطلوبة.
7. يتم توفير إرشادات بشأن قياس القيمة العادلة عندما يكون هناك انخفاض في حجم أو مستوى النشاط في السوق ، وعندما تكون المعاملات غير منظمة .

ويسعى معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) إلى زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة من خلال "تسلسل هرمي للقيمة العادلة". يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم إلى ثلاثة مستويات ، إذ يعطي التسلسل الهرمي الأولوية القصوى للأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة ويعطي أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد . والسوق النشط هي التي تتم فيها العمليات المتعلقة بالموجودات والالتزامات بشكل متكرر وبحجم تعامل مناسب بحيث توفر معلومات عن السعر بشكل مستمر . وتتمثل المستويات الثلاث بالآتي (FASB , 2010 : 12-15) :

1. المستوى الأول للمدخلات :

ان مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الاسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة ويمكن للوحدة الوصول الى هذا السوق في تاريخ القياس . ويعد السعر المعلن للسوق النشطة مرجعاً ودليلاً أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة، إذ يستخدم السعر في هذه الحالة لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله مع استثناءات محدودة .

1. المستوى الثاني للمدخلات :

ان مدخلات المستوى الثاني هي المدخلات الأخرى خلاف مدخلات المستوى الاول والتي يمكن ملاحظتها اومعرفتها للموجود أو الإلتزام أما بشكل مباشر او غير مباشر . وتتضمن مدخلات المستوى الثاني الآتي :

- أسعار الموجودات أو الإلتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار في اسواق نشطة.
- أسعار الموجودات أو الإلتزامات المشابهة أو المطابقة للموجود أو الالتزام المعني في الأسواق غير النشطة.
- الأسعار الاخرى غير المعلنة للموجودات أو الإلتزامات والتي يمكن الوصول اليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة ومعدل العائد.

2. المستوى الثالث للمدخلات :

تعتمد مدخلات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق بل تقوم الوحدة من خلال المعلومات المتوفرة لديها وبالإعتماد على طبيعة الموجود والإلتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة.

وهنا يرى الباحثان إن مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة تتدرج من الأعلى الى الادنى من حيث خاصية الموضوعية فالمستوى الأول للمدخلات هو الأكثر موضوعية بينما الثالث يعد الأقل ، فإذا تم التوجه الى تبني منهج القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية يكون من الأفضل توفرسوق نشط يتم

التقييم من خلاله لتجاوز عقبة عدم الوثوق في قياسات القيمة العادلة .

كما جاء في معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) بعض الإرشادات المتعلقة بقياس القيمة العادلة ، هي كالآتي (أبو نصار و حميدات ، 2014 : 827) :

1. على الوحدة أن تأخذ بإعتبارها خصائص الموجود أو الإلتزام المعني بقياس قيمته العادلة مثل شروط وموقع الموجود أو الإلتزام وأي محددات تتعلق ببيعه أو إستخدامه .
2. يفترض بعملية قياس القيمة العادلة أن تتم بشكل طبيعي ومنتظم وفي ظل ظروف السوق .
3. يفترض بعملية قياس القيمة العادلة أن تتم في السوق الرئيس أو سوق مماثل للموجود أو الإلتزام .
4. عند قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يؤخذ بنظر الإعتبار الإستعمال العالي والإفضل للموجود.
5. يفترض ان يتم قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وغير المالية وأدوات حقوق الملكية بين المشاركين في تاريخ القياس من دون تسوية أو إبطاء في عملية التسوية .

وترى (حمد ، 2015 : 78) بأن معيار الإبلاغ المالي (IFRS-13) عالج العديد من نقاط الضعف التي تخللت المعايير التي سبقته في تناول القيمة العادلة ، كما وفر دليلاً إرشادياً لقياسها والإبلاغ عنها ولكن تبقى محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة ويكتنفها الكثير من الذاتية والإجتهاد الشخصي وإتباع اسس قياس مختلفة مما يجعل المعلومات المالية أكثر تقلباً مما هي عليه في الواقع ولاسيما في ظل غياب السوق النشط .

رابعاً : محددات تطبيق القيمة العادلة في الدول النامية بما فيها العراق :

حدد (Pacter) بعض المخاوف البارزة على مستوى العالم والمرتبطة بتطبيق القيمة العادلة في الدول النامية وهي كالآتي (الحمداوي ، 2013 : 34 – 35) :

1. الأسواق غير النشطة :
ففي البلدان النامية تكون المعاملات نادرة وتتأثر بأسعار السوق وبالتالي تكون الأسواق غير نشطة وكنتيجة لذلك لاتوفر هذه الأسواق مؤشرات موثوقة لقياس القيمة العادلة
2. التكلفة :
تكون تكلفة تطبيق مبادئ الإعتراف والقياس أعلى من الفوائد العائدة الى الوحدات منها لاسيما في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة مما يتسبب في زيادة الكلفة والوقت اللازمين لتدقيق ومراجعة قياسات القيمة العادلة .
3. ضعف مهارة الكادر المحاسبي :
تواجه العديد من البلدان النامية نقصاً في مقيمي الملكية المَهَرة والخبراء الأكتواريين * والمقيمين المختصين الآخرين ، وبالتالي تواجه وحدات الإبلاغ المالي وضعاً صعباً لعدم إمتلاك المهارة اللازمة لتقدير القيمة العادلة .
4. الأطراف ذات العلاقة بالمعاملة :
يتم إدخال نسبة عالية نسبياً من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في بعض البلدان النامية ، وعلى هذا النحو ربما لاتعكس الصفقات طول أذرع السوق .
5. التدخل الحكومي في الأسواق :
قد تتأثر أسعار السوق بالرقابة الحكومية أو التدخلات في أسعار السوق وبالتالي لاتعكس تفاعلات السوق العادية .
6. ضعف البيئة التنظيمية :
نظراً لعدم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) كما يجب في البلدان النامية كونها معقدة ومكلفة لهم أدى ذلك الى ضعف التنظيم وصعوبة الإعتماد على هذه الأسواق .
7. عدم وجود معايير التطبيق والتوجيه :
أي عدم وجود إرشادات إضافية لتطبيق القيمة العادلة في البلدان النامية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية .

* الخبراء الأكتواريين هم من يجمعون بين النظرية والتطبيق في علوم الرياضيات والإحصاء والإقتصاد والعلوم المالية لقياس المخاطر المستقبلية وإيجاد الحلول لها .

المحور الثالث : الاطار المفاهيمي لجودة الابلاغ المالي :

اولاً : مفهوم جودة الابلاغ المالي :

تختلف وجهات النظر لدى الباحثين في تفسير مصطلح الإبلاغ المالي ؛ فقد عُرف الإبلاغ المالي بأنه العملية التي يتم بها توصيل المعلومات المالية للأطراف المعنية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية عن طريق التقارير المالية السنوية التي تعدها الشركة ، إذ يعتبر الإبلاغ المالي الوسيلة التي تعتمدها الأطراف الخارجية للحصول على المعلومات المحاسبية التي تفيدهم في عملية إتخاذ القرارات (العبادي ، 2019 : 74) . كما عرف بأنه تقديم معلومات تخص الوحدة الاقتصادية الى الأطراف المستفيدة عن طريق تفاعل مجموعة عناصر تعمل مع بعضها البعض لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة (سلمان وجاري ، 2018 :502).ويرى آخرون بأنه يتمثل في تجهيز المعلومات للدائنين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين و أطراف اخرى لمساعدتهم في إتخاذ القرارات المالية المتنوعة ، و ينبغي أن تمتاز هذه المعلومات بخصائص معينة بحيث تساعد مستخدميها في تقدير حجم و توقيت التدفقات النقدية المتوقعة و درجة عدم التأكد المصاحبة لها على سبيل المثال (البلداوي و خلف ، 2018 : 5) .وترى (الشيخلي ، 2021 : 65 – 66) بأنها عملية إيصال المعلومات المالية وغير المالية الى المستفيدين فهي التي تدعم ثقة المستثمرين إذ تعكس صورة حقيقية لنشاط الوحدة أو أدائها المالي لفترة زمنية معينة عادةً ماتكون سنة ، وقد يتم الإبلاغ بإعداد قوائم مالية نصف أو ربع سنوية ومن الممكن أن تكون شهرية أيضاً .

عرف (Chandrupatla , 2009 : 2) الجودة بشكل عام بأنها مطابقة الشيء للمواصفات التي تلبي متطلبات

الإعتمادية بحيث تتحقق الفائدة من إقتناء السلعة أو الخدمة المقدمة للزبائن ، وبإختصار تمثل الجودة الدرجة التي يلبي فيها الأداء التوقعات . وقد عرفت أيضاً من قبل الجمعية الأمريكية لضبط الجودة (ASQC) والمنظمة الاوربية لضبط الجودة (EOQC) بأنها مجموع المزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة الخدمة أو المنتج على تلبية حاجات معينة (العزاوي ، 2010 :15) .

وفي إطار الإبلاغ المالي يرى (الأنباري ، 2014 : 25) بإن جودة الإبلاغ المالي (FRQ) تعني تلبية حاجات مختلف المستخدمين من معلومات الإبلاغ المالي ، وهذا يتطلب وصفاً دقيقاً للواقع الإقتصادي وتسجيل الأحداث الإقتصادية بالوقت المناسب وتطبيق ملائم للتحفظ ، والبعض لايرى جودة الإبلاغ المالي سوى إنعكاس لجودة المحاسبة بحيث تكون المعلومات المحاسبية مقاييس موثوقة لأداء الوحدة .كما تعرف بأنها الدقة التي تنقل بها التقارير المالية المعلومات حول عمليات الوحدة لاسيما تدفقاتها النقدية لتجهيز المستفيدين بما توفره القوائم المالية من معلومات حقيقية وعادلة بشأن أداء الوحدة ومركزها المالي (Mbawuni , 2019 : 30) . ويعكس الإبلاغ المالي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للوحدة ، والمعيار الرئيس للحكم على جودة المعلومات المحاسبية هو الإلتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وفق المنطقة التي تعمل فيها الوحدة ، ووفقاً لهذه المعايير فانها توفر خيارات بشأن أساليب ومعالجات محددة لكثير من البنود والعناصر ، وان الإمتثال لهذه المعايير بحد ذاته لايؤدي بالضرورة الى أعلى مستويات جودة الإبلاغ المالي ، كما تأتي أهمية جودة الإبلاغ المالي من مدى دعم المعلومات المحاسبية لقرارات المستفيدين،وهناك خاصيتان من خصائص الإبلاغ المالي تدعم إتخاذ القرارات هما الملاءمة والتمثيل الصادق (Bandara,2020:21).

ثانياً : نماذج قياس جودة الإبلاغ المالي :

لقياس جودة الإبلاغ المالي رياضياً تستخدم إحدى الطرق الآتية :

1. دقة الإبلاغ المالي (accurate of financial reporting) :

تعد الدقة أحد أبرز الخصائص الرئيسة المؤثرة في دقة المعلومات المحاسبية وإنعكاسها على جودة الإبلاغ المالي فيما يتعلق بإيصال المعلومات للمستفيدين وتأثيرها في عملية إتخاذ القرارات . ويمكن قياس دقة الإبلاغ المالي عن طريق دقة المستحقات ، إذ إن مستحقات الوحدة سواءاً المتعلقة بالمدينين أم الدائنين وما تعكسه التدفقات النقدية التشغيلية من نسب تحليلية تؤثر على الأرباح التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً ، فهي أحد المؤشرات التي يتم من خلالها قياس جودة الإبلاغ المالي كما يمكن مراقبة اداء الوحدة وبيان جانب مهم من مركزها المالي .

ويتم في هذه الطريقة إستخدام المعادلة الآتية (Chen & Gong , 2019 : 5) :

$$Accrualsi,t = \alpha + \beta1 * Cash Flowi,t-1 + \beta2 * Cash Flowi,t + \beta3 * Cash Flowi,t+1\ 4 * \Delta Revenuei,t + \beta5 * PPEi,t + \Sigma i,t$$

2. ملاءمة الإبلاغ المالي (revelance of financial reporting) :

تعد الملاءمة أهم الخصائص التي تؤثر في جودة الإبلاغ المالي متمثلة بقدرتها على التأثير في القرار لغرض إحداث تغييرات ناتجة عن هذه المعلومة ، وعلى هذا الأساس يتم إعتمادها لغرض القياس ، ويمكن التوصل لملاءمة الإبلاغ المالي من خلال مستوى الأرباح وجودتها ومدى تدخل الإدارة فيها من خلال إدارتها المحتملة للأرباح . وفي هذا السياق تم تبني نموذجين لقياس ملاءمة المعلومات المحاسبية للمصارف عينة البحث والمقدمة من قبل (Easton and Harris 1991) وكالآتي (المزوري والشجيري، 2008 : 7) :

أ - الأنموذج الأول المتضمن كلاً من مستويات الأرباح والتغيرات في الأرباح كمتغيرات توضيحية لتقييم منفعتها في تحديد عوائد الأسهم وكالآتي :

$$EPSit / Pt-1 = EPSt-1 / Pt-1 + \Delta EPS / Pt-1 \ldots. 1$$

ب – الأنموذج الثاني القائم على إستخدام ناتج المعادلة الاولى في معادلة إنحدار خطي لقياس ملاءمة المعلومات المحاسبية وكالآتي :

$$Ri,t = \alpha + \beta * EPSit / Pit-1 + \Sigma it \ldots. 2$$

إذ أن :

EPSit : ربحية السهم الواحد للشركة i في الفترة t

Pt-1 : سعر السهم في السوق للفترة السابقة

EPSt-1 : ربحية السهم الواحد في القترة الماضية

ΔEPS : التغير في ربحية السهم الواحد

Rit : عائد السهم للشركة i في الفترة t

$$R= (Pt / Pt-1) - (1$$

3. التوقيت المناسب للإبلاغ المالي (timeliness for financial reporting) :

يعد وقت وصول المعلومة أحد الأمور التي تُحدث تأثيراً قوياً في إتخاذ القرارات ، فالتوقيت المناسب يضيف قوة لقدرة الإبلاغ المالي على التأثير في قرارات المستفيدين وبالتالي إمكانية تحقيق الأرباح أو الخسائر ويتحقق ذلك من خلال العلاقة بين الأرباح وعوائدها المتحققة . وهنا يتم إستخدام المعادلة الآتية (الشيخلي ، 2021 : 107) :

$$\mathbf{NIit = \beta0 + \beta1\ DRit + \beta2\ Rit + \beta3\ Rit * DRit}$$

في هذا البحث إعتمد الباحثان مدخل ملاءمة الإبلاغ المالي وذلك لأهمية خاصية الملاءمة التي تعد أبرز وأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يعززها إستخدام محاسبة القيمة العادلة ، هذا فضلاً عن إفتقار الكلفة التاريخية لخاصية الملاءمة .

ثالثاً : تأثير القيمة العادلة في جودة الإبلاغ المالي :

تتحقق جودة الإبلاغ المالي من خلال إيصال معلومات واضحة قدر الإمكان تعبر عن واقع الوحدة الإقتصادية الى المستخدمين، إذ يتوقع المستفيدون الحصول على المعلومات التي تساعد بإتخاذ قرارات فاعلة سواءاً أكان هولاء المستثمرين - على سبيل المثال - يرغبون بالحصول على اسهم او سندات أم يتخذون قرارات خاصة بالإستثمار (قرارات شراء أو بيع الأسهم) . ويمكن ملاحظة جودة الإبلاغ المالي هنا من خلال الإطلاع على تقييمات السوق وحركة الأسهم فيه (Kieso et al. , 2014 : 1512) .

إنطلاقاً من وجهة نظر (Barth) بأن القياس هو العنصر المؤثر في الإبلاغ فإن المدخل الأفضل في قياس الموجودات والإلتزامات هو الذي ينسجم مع أهداف التقارير المالية وغير المالية ، بمعنى أن الأساس الأفضل للقياس هو الذي يحقق أهداف الإبلاغ المالي ويسهم بتوفير إحتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتقييم أداء الوحدة ومركزها المالي ، كما لا بد لهذا الأساس أن ينسجم مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويحقق جودة الإبلاغ المالي تحديداً (الصفاوي ، 2016 : 77 – 78) . كما تعد جودة الإبلاغ المالي في إطار تعزيز الخصائص النوعية الأساسية لمنفعة القرار هي أكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي وإن تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن أن يعزز من منفعة القرار المنشود (Beest et al. , 2009 : 9).

فإن الخصائص النوعية أما أساسية أو ثانوية إعتماداً على كيفية تأثيرها على فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات ، وأياً كان التصنيف فإن كل خاصية من الخصائص النوعية تساعد على تحديد مدى فائدة المعلومات الواردة في التقارير المالية ، غير أن تقديم معلومات مالية مفيدة يخضع لقيود التكلفة في الإبلاغ المالي وينبغي أن لاتتجاوز التكاليف الفوائد العائدة جراء عملية الإبلاغ هذه . وإن إعتماد القيمة العادلة كاساس للقياس المحاسبي يتطلب إختبار تأثيرها على الخصائص النوعية الأساسية التي من شأنها رفع فائدة المعلومات المحاسبية للمستفيدين . وفيما يلي توضيحاً لتأثير القيمة العادلة على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

1. الملاءمة (revelance) :

هي إحدى الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرار، ولتكون المعلومات المحاسبية ملائمة ، يجب أن تكون قادرة على إحداث تغيير في القرار وذلك عندما يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة توكيدية (kieso et al. , 2020 : 123) .

إن إستخدام القيمة العادلة يحقق مبدأ الملاءمة لكافة المستخدمين ، بمعنى أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تحقق رغبات المستفيدين في الحصول على معلومات تؤثر في إتخاذ القرارات ، فمحاسبة القيمة العادلة تسعى لتقديم المعلومات لجميع المستفيدين دون التركيز على طرف دون آخر وهنا يبدو جلياً منهجية القيمة العادلة القائمة على كون المعلومات المقدمة تتسق مع تلك المطلوبة من قبل كلٍ من الإدارة والمقرضين والمحللين الماليين وكافة المهتمين بشؤون الوحدة وأصحاب المصلحة وبالتالي تحقق خاصية الملاءمة لكافة الأطراف . وإن إظهار الواقع كما هو من خلال منهج القيمة العادلة يؤدي إلى قياس محاسبي يحافظ على رأس مال المستثمر في الوحدة ويقوم بالمحافظة على القدرة الشرائية لثروة أصحاب الملكية اللذان يشكلان اسس قيام الوحدة المحاسبية (مردان والسعبري ، 2013: 231) .و إن جعل المعلومات ملاءمة يؤدي إلى تقييم أداء الوحدة والتنبؤ بوضعها المالي في المستقبل بشكل أفضل ، كما إن التغيير من الكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يحقق هذه الملاءمة مما يوفر معلومات ملائمة تدعم جودة الإبلاغ المالي (الجنابي وأحمد ، 2017 : 338) .قد تكون المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة لبعض الاغراض من تلك المعدة على اسس اخرى ، إذ أنه عندما تبين القيمة العادلة أسعار السوق الحالية فإنها قد تكون ذات أهمية لمختلف المستفيدين وكالآتي (ICAEW , 2018 : 26) :

- تمكن المستثمرين والمقرضين من معرفة ما يمكن تحقيقه عند بيع الموجودات المنفصلة وقد تكون هذه المعلومات ذات أهمية خاصة عندما يتم التصرف بالموجودات (مثل الإستثمارات والممتلكات) بشكل منفصل دون المساس بالأعمال الأساسية للوحدة .
- عندما تولد الموجودات تدفقات نقدية بشكل منفصل عن بقية الأعمال التجارية فإن قيمتها العادلة المحددة في سوق نشطة ينبغي أن توفر أفضل مؤشر متاح لقيمة التدفقات النقدية المستقبلية المعدلة حسب المخاطر المحتملة من تلك الموجودات وهذا قد يكون ذو أهمية بالنسبة للمستثمرين والدائنين ، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بإستخدام أشكال القيمة العادلة الاخرى مثل القيمة الحالية وتكلفة الاستبدال بعد الإندثار وما إلى ذلك

2. التمثيل الصادق (faithful representation):

بمعنى أن الأرقام والأوصاف تتطابق مع ما هو موجود أو حدث بالفعل ، وهذه الخاصية ضرورية لأن معظم المستخدمين ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الواقعي للمعلومات. ولتكون المعلومات ممثلة تمثيلاً صادقاً لابد أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء (kieso et al. , 2020 : 124). إن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تتمتع بمستوى معين من التمثيل الصادق لتكون مفيدة للمستثمرين والدائنين والمستفيدين الآخرين ، كما أن القياس بالقيمة العادلة يعكس تغيرات في الموجودات على أساس الوقت المناسب ويوفر قدر اكبر من الموثوقية في مبالغ القيمة العادلة المعلنة والمستحقة على البيانات المالية الاولية ، وبالتالي فهي تعزز خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية (الكرعاوي ، 2019 : 81). تعتبر القيمة العادلة م إذا تم الإعتماد على سوق نشط في قياسها وإذا تعذر ذلك يتم تقديرها بأقل موضوعية مما لو أخذت من أسواق نشطة ، وفي التطبيق العملي كثيراً ما

أمكن التغلب على هذه المشكلة بإستخدام أشكال القيمة العادلة (القيمة الحالية وكلفة الإستبدال) ، أي إن قياسات القيمة العادلة يمكن ان تعتبر موضوعية عندما تعتمد على مستويات أدنى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (ICAEW , 2018 : 26 - 27) .

3. التوقيت المناسب (timeliness) :

أي توفر المعلومات للمستخدمين قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات ، وإتاحة المعلومات الملائمة في وقت أقرب أن يعزز من قدرتها على التأثير في قراراتهم اما عدم إتاحة المعلومات في وقتها المناسب سيفقدها أهميتها (Kieso et al. , 2020 : 131). يعكس التقييم بالقيمة العادلة للموجودات والإلتزامات ظروف السوق الحالية مما يوفر معلومات أكثر شفافية وفي الوقت المناسب ، وكذلك الإعتراف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة في فترة حدوثها على مدى عمر الموجود يوفر معلومات أكثر وقتية وملاءمة لقرارات الإستثمار ، فهي بالتأكيد تحسن توقيت تقديم المعلومات وتُظهر مقدار التغير في القيم المالية خلال الفترة (الجنابي وأحمد ، 2017 : 341).

4. القابلية للمقارنة (compairability) :

تعد المعلومات التي يتم قياسها والإبلاغ عنها بطريقة مماثلة لوحدات مختلفة قابلة للمقارنة كونها تمكن المقارنة المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف الحقيقية للأحداث الاقتصادية بين الوحدات (Kieso et al. , 2020 : 129) . وإن معلومات القيمة العادلة تسمح بإجراء المقارنات بين الموجودات المالية التي تشترك بصورة جوهرية في الخصائص الإقتصادية بغض النظر عن الغرض من حيازتها وتوقيت إصدارها وإقتنائها ومصدرها ومقتنيها ، فالقيمة العادلة تحسن المقارنة بين نتائج أعمال السنة الحالية مع السنوات السابقة لنفس الوحدة و كذلك المقارنة مع وحدات اخرى مشابهة لها داخل نفس القطاع (مردان والسعبري ، 2013 : 229) وذلك كون أن المعلومات المحاسبية وفق محاسبة القيمة العادلة ستكون محدثة .

5. القابلية للتحقق (verifiability):

تعني أن المعلومات المقدمة في التقارير المالية تعطي ذات النتيجة بغض النظر عن الشخص القائم بإعدادها (Kieso et al. , 2020 : 130) .

6.قابلية الفهم (understandability) :

يختلف متخذي القرارات في أنواع القرارات التي يتخذونها وكيفية اتخاذها والمعلومات التي يمتلكونها بالفعل أو يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى وقدرتهم على معالجة المعلومات . ولتكون المعلومات مفيدة، يجب أن يكون هناك إرتباط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها. هذا الرابط يتمثل بقابلية الفهم الذي يعتبر بأنه سلاسة عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل يجعلها قابلة للفهم بغض النظر عن مستوى مستعملي التقارير المالية . ويتعزز الفهم عندما يتم تصنيف المعلومات وتوصيفها وعرضها بوضوح وإيجاز (Kieso et al. , 2020 : 131) .

إن إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية ذات جودة تمتاز بالملاءمة والقابلية للمقارنة والإتساق والتوقيت المناسب ، فتعد معلومات القيمة العادلة ملائمة كونها تعكس ظروف السوق الحالية بدقة وهي نفس الظروف لمعظم المستثمرين والمستفيدين أما من حيث قابلية المقارنة والإتساق فناتج عن كونها تعكس المعلومات ذاتها تقريباً من مدة الى اخرى وفي التوقيت المناسب لأنها تعكس درجة تأثير الأحداث الإقتصادية على الربحية على مر الزمن (الصفاوي ، 2016 : 78) .

يرى الباحثان بأن جودة الإبلاغ المالي مفهوم واسع يسعى لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، ولكن ذلك يكتنفه علمياً بعض المصاعب كون الخصائص النوعية متعارضة مع بعضها البعض فضلاً عن الكثير من مشاكل ومحددات القياس والإفصاح ، لذا فالمراد بجودة الإبلاغ المالي العمل على تحسين مكونات نظام الإبلاغ المالي بالشكل الذي يجعله يقدم معلومات أقرب ماتكون للواقع وتلائم إحتياجات المستخدمين وتكون قابلة للمقارنة والتحقق وفي الوقت المناسب لتحقق المحاسبة غايتها وأهدافها .

المحور الرابع : تأثير القياس بالقيمة العادلة في ملاءمة الابلاغ المالي :

في هذا الإطار وبعد تهيئة البيانات الخاصة بمتغيرات معادلة جودة الإبلاغ المالي للمصرف عينة البحث بغرض تطبيق تحليل الإرتباط والتأثير والإنحدار الخطي لإختبار فرضية البحث والمتمثلة بوجود علاقة تأثير وإرتباط ذات دلالة معنوية بين القياس بموجب القيمة العادلة وجودة الإبلاغ المالي للمصارف عينة البحث ، وعلى أساس ذلك فقد تمت خطوات الإختبار من خلال التسلسل الآتي وبما يتفق مع الفرضيات الفرعية للبحث :

سيتم تحليل البيانات للفترتين الاولى قبل إستخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية أي قبل سنة 2016 ، والفترة الثانية بعد هذا التاريخ

جدول (1): بيانات مصرف بغداد التجاري للسنوات (2012 – 2020)

السنة	ربحية السهم (EPS)	سعر السهم (P)	عائد السهم (R)
2012	0.143425	1.800	(0.48275)
2013	0.128266	2.060	0.14444
2014	0.111122	1.550	(0.24757)

2015	0.017058	1.170	(0.24516)
2016	0.080037	0.910	(0.22222)
2017	0.029619	0.610	(0.32967)
2018	0.015475	0.290	(0.52459)
2019	0.029194	0.300	0.03448
2020	0.085452	0.410	0.36666

اوضح التحليل الاحصائي لبيانات مصرف بغداد النتائج التالية:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-.350-	.087		-4.043-	.007
	x	2.738	.752	.830	3.639	.011

a. Dependent Variable: y

معادلة خط الانحدار التقديرية كانت:

$$\hat{R}_{it} = -0.35 + 2.738 \left(\frac{EPS_{it}}{P_{it-1}}\right)$$

في المعادلة اعلاه نجد ان قيمة ($\beta = 2.738$) موجبة اي ان زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل تؤدي الزيادة بمقدار (2.738) في المتغير التابع. ومن جدول المعادلات نجد ان قيمة ($t = 3.639$) الى معامل خط الانحدار (β), وهي قيمة معنوية حيث اشارت معنويتها الى (0.011).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.830[a]	.688	.636	.173642830

a. Predictors: (Constant), x

الجدول اعلاه يشير الى ان قيمة معامل الارتباط (0.83) وهي جيدة جدا أي وجود علاقة إرتباط بين المتغيرين المستقل والتابع وبالمقابل كانت قيمة معامل التحديد متوسطة (0. 688), وهذا يعني ان (69%) فقط من البيانات مفسرة وان (31%) وهي النسبة الاقل غير مفسرة. كذلك كانت قيمة الخطأ المعياري بحدود (0.17).

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.399	1	.399	13.242	.011[b]
	Residual	.181	6	.030		
	Total	.580	7			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

اشار جدول تحليل التباين الى معنوية النموذج وقبول فرضية البديلة ورفض فرضية العدم حسب ما ورد في قيمة اختبار ($F = 13.242$) التي كانت معنوية تماما (0. 011) ، اي ان للمتغير المستقل تاثير على المتغير التابع لبيانات مصرف بغداد . أي وجود علاقة إرتباط وتأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

التحليل قبل التطبيق (2012 – 2015) :

تحليل البيانات لمصرف بغداد قبل تطبيق المعيار (قبل 2016).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.850[a]	.722	.583	.167758966

a. Predictors: (Constant), x

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.146	1	.146	5.201	.150[b]
	Residual	.056	2	.028		
	Total	.203	3			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-.429-	.128		-3.345-	.079
	x	6.494	2.848	.850	2.280	.150

a. Dependent Variable: y

يتضح من جداول التحليل اعلاه ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل كانت جيدة جدا (0.855) أي وجود علاقة إرتباط بين المتغير المستقل والتابع ، وهذا اثر على ان تكون قيمة معامل التحديد التي كانت جيدة (0.722) اي ان (72%) من البيانات كانت مفسرة. قيمة اختبار (F = 5.201) غير معنوية (0.15) اي عدم وجود تاثير للمتغير المستقل على المتغير التابع, وكذلك قيمة اختبار (t) لمعامل الانحدار (2.280), بالرغم من ان قيمة ($\beta = 6.494$) كانت موجبة وعالية.

$$\hat{R}_{it} = -0.429 + 6.494 \left(\frac{EPS_{it}}{P_{it-1}}\right)$$

وكان خط الاتجاه العام للمتغير المستقل موجباً علما بان قيمة ($\beta = 0.0016$) كانت ضعيفة جدا, وحسب الشكل التالي:

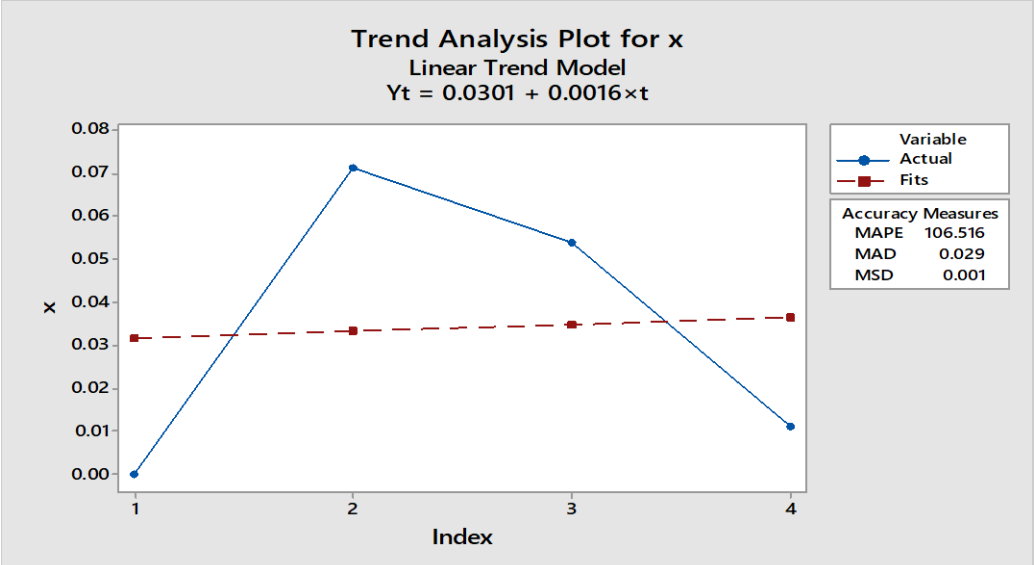

شكل (1) – خط الاتجاه العام للمتغير المستقل لمصرف بغداد التجاري قبل استخدام القيمة العادلة

$$\left(\frac{\widehat{EPS}_{it}}{P_{it-1}}\right) = 0.0301 + 0.0016\ t$$

التحليل بعد التطبيق (2016 – 2020) :

تحليل البيانات لمصرف بغداد بعد تطبيق المعيار (بعد 2016).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.937[a]	.878	.838	.139121627

a. Predictors: (Constant), x

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.420	1	.420	21.680	.019[b]
	Residual	.058	3	.019		
	Total	.478	4			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.447-	.091		-4.889-	.016
	x	3.045	.654	.937	4.656	.019

a. Dependent Variable: y

يتضح من جداول التحليل اعلاه ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل كانت عالية جدا (0.937) وهذا اثر على ان تكون قيمة معامل التحديد جيدة جدا (0.878) اي ان (88%) من البيانات كانت موضحة في النموذج. كذلك كانت قيمة اختبار (F = 21.680) معنوية (0.019) اي وجود تاثير للمتغير المستقل على المتغير التابع, وكذلك قيمة اختبار (t) لمعامل الانحدار معنويةهي الاخرى (4.656), وان قيمة ($\beta = 3.045$) كانت موجبة.

$$\hat{R}_{it} = -0.447 + 3.045\left(\frac{EPS_{it}}{P_{it-1}}\right)$$

أي وجود علاقة تأثير وإرتباط بين المتغير المستقل والتابع بعد إستخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية لمصرف بغداد التجاري .

وكان خط الاتجاه العام للمتغير المستقل موجبا وحسب الشكل التالي:

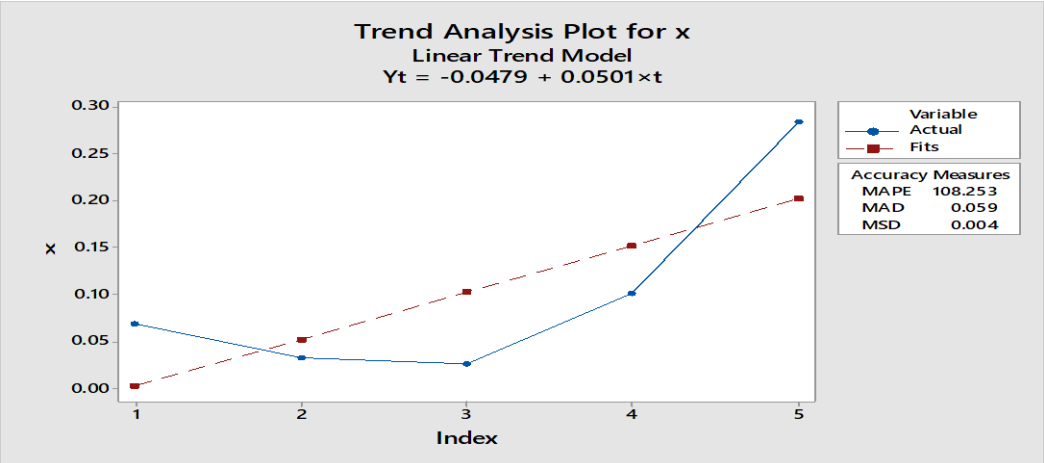

شكل (2) – خط الاتجاه العام للمتغير المستقل لمصرف بغداد التجاري بعد استخدام القيمة العادلة

$$\left(\frac{\widehat{EPS}_{it}}{P_{it-1}}\right) = -0.0479 + 0.0501\ t$$

وفقاً لما سبق ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تأثير وارتباط بين القياس بالقيمة العادلة وجودة الابلاغ المالي " ، ويرى الباحثان إمكانية وجود تأثير يمكن إثباته في السنوات القادمة بعد أن تستخدم القيمة العادلة في القوائم المالية على نطاق أوسع ، ولكونها أثبتت علاقة الإرتباط والتأثير على مصرف بغداد فإن هذا يؤكد وجود الإرتباط والتأثير بين تطبيق القيمة العادلة وجودة الإبلاغ المالي .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات :

توصل الباحثان إلى الإستنتاجات الآتية :

1. جاء في معيار الإبلاغ المالي IFRS(13) تسلسلاً هرمياً يتكون من ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة والتي تترتب فيها المستويات وفقاً لموثوقيتها ؛ فالمستوى الأول هو الأكثر موثوقية ، والمستوى الأخير أقلها موثوقية إذ تستخدم هذه المستويات على حسب كفاءة الأسواق المالية
2. تواجه عملية القياس بالقيمة العادلة مجموعة من الإنتقادات التي تقلل من دوافع التوجه نحو إستخدامها متمثلة بعدم توفر أسواق نشطة لجميع بنود القوائم المالية مما يؤدي إلى عدم موثوقية القياس في بعض الأحيان ، فضلاً عن قلة وجود الخبراء ممن يمكن الإعتماد عليهم في تقييم تلك البنود ، ولكن في المقابل لها كثير من المزايا التي تجعلها قادرة على مواجهة هذه الإنتقادات بفاعلية .
3. هناك علاقة تأثير وارتباط بين استخدام القيمة العادلة وجودة الابلاغ المالي لمصرف بغداد التجاري على الرغم من تطبيقها على الموجودات المالية فقط والتي لاتتجاوز نسبتها 1 % من اجمالي موجودات المصرف .

ثانياً : التوصيات :

توصل الباحثان إلى المقترحات أو التوصيات الآتية :

1. ضرورة توفير شروط المستوى الأول من التسلسل الهرمي وإذا تعذرذلك يتم التوجه نحو توفير شروط المستوى الثاني لتجنب المشاكل التي تحدث جراء الإعتماد على المستوى الثالث الذي ينطوي على التقدير الشخصي الذي يُفقد المعلومات موثوقيتها .
2. العمل على تنسيق وتعاون الهيئات المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية والجهات المهنية والأكاديمية المحاسبية لتوحيد جهودهم وإيجاد الحلول للثغرات والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال المحلية والعالمية .
3. يفضل أن تقوم المصارف ببذل الجهود اللازمة لتطبيق القيمة العادلة على نطاق أوسع من الموجودات المالية لتشمل كل موجوداتها وإلتزاماتها كما ينبغي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، فقد يكون هناك تأثير واضح وهذا ما يوضحه ويؤكده مصرف بغداد كونه يطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي .

المصادر والمراجع :

المصادر العربية :

أولا: الكتب

1. ابو نصار ، محمد و حميدات ، جمعة ، 2014 ، " معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الاردن .
2. العزاوي ، محمد عبد الوهاب ، 2010 ، " ادارة الجودة الشاملة – مدخل استراتيجي تطبيقي " ، الطبعة الاولى ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

ثانياً : الرسائل والاطاريح :

1. الانباري ، علي محمود بريهي ، 2014 ، " تقييم مستوى الابلاغ المالي القطاعي على وفق خصائص الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
2. الحمداوي ، اسماء عبد الكاظم عبد علي ، 2013 ، " قياس القيمة العادلة للموجودات غير المتداولة الملموسة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 واقتراح دليل ارشادي لتدقيقها " ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق .
3. الشيخلي ، سجى اكرم عبد الرزاق ، 2021 ، " جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية في ظل تبني معيار (IFRS 9) وانعكاسها على قرارات المستثمرين " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق.
4. الصفاوي ، صهباء عبد القادر احمد ، 2016 ، "استخدام القيمة العادلة في تقييم الاصول الاحيائية وتاثيرها في تعزيز جودة الابلاغ المالي لشركات القطاع الزراعي في العراق " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
5. الكرعاوي ، محمد سلمان داوود ، 2019 ، " القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الابلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق .
6. بن التاج ، موسى ، 2018 ، " اثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية – دراسة ميدانية لعينة من المهنيين بولاية ورقلة لسنة 2018 " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .
7. حمد ، منى كامل ، 2015 ، " قياس جودة الأرباح المحاسبية في ظل تبني مدخل القيمة العادلة لتقييم الإستثمارات المالية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

ثالثاً : البحوث والدوريات العلمية :

1. البلداوي ، شاكر عبد الكريم وخلف ، حسنين سعد ، 2018 ، " تقييم الإبلاغ المالي لمرحلة البحث

والإستكشاف في ظل النظام المحاسبي الموحد إستناداً الى المعيار الدولي (IFRS 6)– بحث تطبيقي على شركات الاستكشافات النفطية / ش. ع " ، دراسة منشورة ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد 2 ، العدد 2 ، جمهورية العراق .

2. الجنابي ، عامر محمد سلمان و احمد ، صهباء عبد القادر ، 2017 ، " تاثير تقييم الاصول البيولوجية في الشركات الزراعية على وفق مدخل القيمة العادلة على على جودة المعلومات المحاسبية " ، دراسة منشورة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 53 ، (317 – 356).
3. العبادي ، غسان علي ، 2019 ، " العلاقة بين الإبلاغ المالي والإفصاح في العرض وأثرها على تقرير جودة المعلومات المحاسبية " ، دراسة منشورة ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 3 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ذي قار ، العراق .
4. المزوري ، عابد حسن رشيد و الشجيري ، محمد حويش علاوي ، 2008 ، " اثر جودة الابلاغ المالي في قيمة المنشأة " ، بحث مستل عن دراسة ماجستير ، جامعة دهوك .
5. حمد ، منى كامل ، والعاني ، صفاء احمد ، 2014 ، " دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية " ، بحث مقدم للمؤتمر العربي السنوي العام لنقابة المحاسبين والمدققين .
6. سلمان ، عامر محمد وجاري ، احمد سعد ،2018، " تأثير معيار الابلاغ المالي (IFRS 16) في جودة الابلاغ المالي للوحدة الاقتصادية العراقية بالتطبيق على الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية " ، بحث مستل من اطروحة دكتوراه ، Journal of economics and administrative science ,no.110 , vol.25 ، العراق .
7. مردان ،زيد عائد والسعبري ، ابراهيم عبد موسى ، 2013 ، " القيمة العادلة وتاثير استعمالها في جودة التقارير المالية " ، دراسة منشورة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد (8) ، العدد (25) ، (214 – 242) .
8. يوسف ، كمال أحمد ، وإبراهيم ، كفاح صلاح ، 2016 ، " أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية " ، دراسة منشورة ، كلية الدراسات العليا ، مجلد (5) ، العدد (20) ، جامعة النيلين ، كلية الإدارة والإقتصاد ، السودان ، (26 – 46) .

المصادر الاجنبية :

First : books

1. Kieso , Donald E. & Weygandt , Jerry J. & Warfield , Terry D., 2014 , " Intermediate accounting – IFRS edition " , John Wiley & sons inc. , 2nd edition , United states of America.
2. Kieso , Donald E. & Weygandt , Jerry J. & Warfield , Terry D. , 2020 , " Intermediate accounting ", john Wiley & sons inc. , 4th edition , , United states of America .
3. Krimpmann , Andreas , 2015 , " principles of group accounting under IFRS – Apendix : fair value measurement " , John wiley & sons inc. .

- Second : Periodicals and research

1. Amaefule , Leonard I. ; Okoye , Emma I. ; Kalu , Edith O. and Nwosu , Stanley U. , 2018 , " Fair value measurement versus historical cost accounting : comparative effect on firms performance in Nigeria " , research journal of finance and accounting , vol. 9 , no. 10 , Nigeria , (165 – 175) .
2. Aurora , Christina & Bontas , bunea , 2013, available at : http://www.strategiimanageriale.ro/papers/130512.pdf
3. Beest , Ferdy Van ; Braam , Geert and Boelens , Suzanne , 2009 , "quality of financial reporting : measuring qualitative characteristics " , working paper , Nijmegen center for economics (NiCE) , institute for management research , Radboud university , Nijmegen , The Netherlands .
4. Cenciarelli , Velia Gabriella ; Santis , Federica and Greco , Giulio , 2018 , " external audit and fair value measurement " , Franco Angeli s.r.1 , Milano , Italy .
5. Chandrupatla , Tirupathi R. , 2009 , " quality and reliability in engineering " ,Cambridge university press , Rowan university , USA .
6. Chen , Anthony and Gong ,James Jianxin , 2019 , " accounting comparability , financial reporting quality , and the pricing of accruals " ,Elsevier , USA .
7. Defond , Mark ; Hu , Jinshuai , Hung , Mingyi and Li , Siqi , 2020 ," the effect of fair value accounting on the performance evaluation role of earnings " , journal of

DPH ,college of business and law , university of Canterbury , New Zealand

2. Schneider , Stephanie , 2008 , "the fair value option of IAS in the context of fair value accounting-the practical application in financial institutions" , master's d-level thesis ,business administration , university of Gavle .

Fourth : Reports and professional issues

1. (ACI) Audit committee institute , 2016, " insights into IFRS - an overview " , KPMG .
2. (CPA) Hong Kong institute of certified public accountants, 2020, " conceptual framework for financial reporting 2018 " , Chung house , Hong Kong , China .
3. FASB , 2010 , "original pronouncement - as amended – fair value measurement " .
4. IASB , 2018 ," conceptual framework for financial reporting ".
5. ICAEW , 2018 ,"Measurement in financial reporting –information for better markets imitative " , London , United Kingdom .
6. PWC , 2019 ," IFRS overview 2019 " , Price water house coopers LLP. .

accounting and economies , USA ,(1 – 54) .

8. Foster , John M. (Neel) and Upton , Wayne S. , 2001 ," understanding the issues – measuring fair value " , FASB , vol. 3 , series 1 .
9. Mbawuni , Joseph , 2019 , " assessing financial reporting quality of listed companies in developing countries : evidence from Ghana ,published study , international journal of economics and finance , vol. 11 , no. 9, university of education , faculty of business education , Ghana , (29 – 45).
10. Schiller , Stefan & Lundh , Simon , 2013 , "IFRS accounting in progress – from a student perspective " , master thesis , department of management and engineering , Linkoping university , Sweden .

Third : Master and DPH thesis

1. Bandara , Rathnayake Mudiyanselage saman , 2020 , " measuring financial reporting quality : an approach based on qualitative characteristics " , thesis for